الأمم المتحدة

E/2012/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢ تموز/يوليه – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة حالة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١١-٢٠١٢

موجز

بعد حدوث انتعاش أولي عقب الكساد العالمي الذي شهده عام ٢٠٠٩، يلج الاقتصاد العالمي الآن مرحلة عسيرة تشهد مخاوف من حدوث دورتي كساد متتاليتين. ويقدر أن الناتج الإجمالي العالمي قد ازداد بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٠. ويتراوح أثر التباطؤ العالمي على البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من بلد لآخر حسب درجة تكامل كل بلد مع أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وباقي العالم. ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة، إلا أنه إذا أدت المخاوف المالية وتدابير التقشف المالي إلى التسبب في كساد عالمي آخر، قد تنخفض أسعار النفط إلى أقل من أسعار التكافؤ اللازمة للاستدامة المالية.

ومنذ بداية عام ٢٠١١، ساد عدم اليقين مرة أخرى منطقة اللجنة مع انتشار حركة الربيع العربي الاجتماعية عبر العالم العربي. ومع ذلك، نظرا لارتفاع أسعار النفط، يتوقع

* E/2012/100.

290512 250512 12-29498 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

للنمو في منطقة اللجنة أن يبلغ ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١١، تحقق نمو في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي) بما يقدر بنسبة ٥,٧ في المائة، مرتفعا عن نسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، في حين هبط النمو في الاقتصادات الأكثر تنوعا إلى نسبة ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١١، منخفضا عن نسبة ٥,٧ التي حققها عام ٢٠١٠. والتنبؤات لعام ٢٠١٢ غامضة للغاية مع توقع أن يظل الوضع في الجمهورية العربية السورية متقلبا للغاية واستمرار الغموض السياسي في مصر واليمن. وفي عام ٢٠١٢، يتوقع للنمو في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أن يبلغ ٤,٦ في المائة، في حين يتوقع للاقتصادات الأكثر تنوعا أن تنمو بنسبة ٢,٦ في المائة. وفي تلك الاقتصادات، فإن العراق هو الذي يدفع بعجلة النمو عموما، حيث يتوقع له أن يحقق معدلات نمو تقاس بالعشرات. وباستثناء العراق، ستنمو الاقتصادات الأكثر تنوعا بنسبة ٠,٨ في المائة.

وطُبقت سياسات مالية توسعية في عام ٢٠١١ في كل من البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الأكثر تنوعا، وذلك باستحداثها للإنفاق الاجتماعي بسلطات تقديرية بغية القضاء على مخاوف عدوى الاضطرابات السياسية. ووردت ردود الفعل في شكل زيادة في توظيف وأجور القطاع العام، وزيادات في الإعانات، وزيادات الاستحقاقات الاجتماعية. وتسبب حالات العجز المالي الكبير في بعض البلدان مخاوف إزاء المقدرة على تحمل أعباء الديون وتجري مناقشة خطط للإصلاح المالي في عدد من البلدان.

ومعدلات البطالة في المنطقة لا تزال مرتفعة بل ومستمرة في الارتفاع، خاصة فيما يتعلق ببطالة الشباب. وقد أدت حركة الربيع العربي الاجتماعية إلى وضع إنشاء فرص العمل على رأس الخطط الإنمائية الإقليمية والوطنية. وقد أتاح ذلك فرصة لتحليل سياسات الاقتصاد الكلي السابقة التي أدت إلى الإقصاء الاقتصادي للكثيرين مقارنة بازدهار ذوي الحظوة. ومن ثم من الضروري ضرورة حيوية تفهم آثار سياسات الاقتصاد الكلي، من قبيل الإنفاق الحكومي، والنظم الضريبية، وأسعار الصرف، وصلتها بإنشاء فرص العمل، بصورة أفضل.

أولا – السياق العالمي

١ – بعد حدوث انتعاش أولي عقب الكساد العالمي الذي شهده عام ٢٠٠٩، يلج الاقتصاد العالمي الآن مرحلة عسيرة تتنامى فيها المخاوف من حدوث دورتي كساد متتاليتين. ويقدر أن الناتج الإجمالي العالمي قد ازداد بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، كان التباطؤ أشد ما يكون في البلدان المتقدمة النمو، حيث بلغ نسبة لا تكاد تذكر هي ١,٣ في المائة. ولا تزال البلدان النامية تشكل المحرك الرئيسي للنمو، إلا أن نموها قد تباطأ أيضا بمقدار ١,٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١١[(١)]. ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من الوضع الحرج للديون السيادية في أوروبا. وبعد شهور من الجمود السياسي، اتخذت حكومات منطقة اليورو خطوات جريئة للتوصل إلى نظام منتظم لتخفيف عبء الديون السيادية لليونان، واتفق قادة الاتحاد الأوروبي على دعم المساعي الرامية إلى إبرام معاهدة اتفاق ضريبي جديدة. ورغم تلك الجهود، لا تزال أزمة منطقة اليورو مستعصية بقدر كبير على الحل وتظل المخاوف سائدة إزاء انتقال عدوى الأزمة إلى الاقتصادات الأخرى الأكبر في منطقة اليورو. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، تم تخفيض تقدير جدارة المديونية العامة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أثر على الأسواق المالية على نطاق العالم وأضعف الثقة في الأسواق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تسبب فشل الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق بشأن خفض العجز في تخفيضات تلقائية في الإنفاق قيمتها ١,٢ تريليون دولار توزع على فترة ١٠ سنوات بدءا من عام ٢٠١٣. ومع ذلك، هناك بوادر إيجابية، ذلك أن أحدث البيانات توضح أن اقتصاد الولايات المتحدة قد استعاد شيئا من زخمه وأن مؤشر الصناعة فيه قد ارتفع، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إلى أعلى مستوى له خلال سبعة شهور. ومع ذلك، فإن النمو يتباطأ في عدد من البلدان النامية الكبرى، بما فيها الاتحاد الروسي والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والهند، نتيجة لتشديد السياسات المالية المحلية، ويتوقع حدوث نمو يقل عن التقديرات المتفق عليها في الصين[(٢)].

٢ – وعلى الصعيد الاجتماعي، ظلت معدلات البطالة العالمية مرتفعة في عام ٢٠١١ عند نحو ٦ في المائة، ومرتفعة بصفة خاصة في بعض البلدان التي تواجه وضعا حرجا في ديونها السيادية[(٣)]. وعالميا ارتفعت معدلات بطالة الشباب بشدة وخاصة في البلدان المتقدمة النمو.

---

(١) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.C.2).

(٢) البنك الدولي، ”الآفاق الاقتصادية العالمية“، المجلد رقم ٤، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، (واشنطن العاصمة، ٢٠١٢).

(٣) منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends 2012* (جنيف، ٢٠١٢).

ففي إسبانيا، تقدر بطالة الشباب بنحو ٤٠ في المائة. وبطالة الشباب لها آثار ضارة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي معا. وعلى الصعيد الفردي، يتسبب انعدام الفرص الاقتصادية في ضغط نفسي على الشباب المتضررين من ذلك، بينما يمكن أن يمثل ذلك مصدرا محتملا للقلاقل الاجتماعية على الصعيد الجماعي. وبطالة الشباب مرتفعة للغاية في بلدان مختلفة شهدت احتجاجات وأعمال عنف، مثلما حدث في منطقتي شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي بعض البلدان الأوروبية، خاصة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي اجتماع مجموعة العشرين الذي عقد في كان بفرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أقرت المجموعة بأهمية توليد العمالة واعتمدت خطة عمل من أجل النمو وإيجاد فرص العمل.

٣ - ويتمثل تحدٍ عالمي آخر في مسألة أسعار الأغذية التي بلغت مستويات قياسية، والتي تظل مرتفعة رغم انخفاضها من أعلى مستوى بلغته في الربع الأول من عام ٢٠١١. وتجاوز المؤشر السنوي لأسعار الأغذية في عام ٢٠١١ المؤشر السنوي لعام ٢٠١٠ بنسبة ٢٤ في المائة[٤]. ويخلف ذلك آثارا عالمية وقد أسهم في حدوث مجاعات في الصومال وفي أجزاء أخرى من شرق أفريقيا. كما يخلف ارتفاع أسعار الأغذية آثارا اجتماعية في بلدان أخرى بإحداث ضغط على أسعار الأغذية محليا، وهو ما يمكن أن تكون له عواقب مدمرة على الشرائح الأكثر فقرا من المجتمع. واستجابت البلدان لمسألة ارتفاع أسعار الأغذية بطرق مختلفة، حيث قامت بلدان عديدة بوقاية سكانها باستخدام الإعانات المحلية أو فرض الضوابط على الأسعار، وهي تدابير كثيرا ما تكون غير مستدامة ماليا.

٤ - والتوقعات العالمية لعام ٢٠١٢ قاتمة للغاية وتتسم بوجود احتمال كبير لحدوث انتكاس. فالنمو البطيء وعدم وجود حل لمشكلة الديون وتحديات العجز في أوروبا والولايات المتحدة واليابان تنتقص من ثقة الأسواق. وتتوقع التنبؤات المتفائلة حدوث نمو عالمي بنسبة ٢,٦ في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، إذا حدث تصاعد في أزمة الديون الأوروبية واجتمع ذلك مع ضعف اقتصاد الولايات المتحدة للتسبب في حلقة مفرغة من التدهور، سينحدر الاقتصاد العالمي ليشهد دورتي كساد متتاليتين وسيهبط النمو العالمي إلى نحو ٠,٥ في المائة[١].

٥ - ويتراوح أثر هذه التطورات على البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من بلد لآخر حسب تكامل كل بلد مع أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وباقي العالم. ولعدد من البلدان في المنطقة أشكال تكامل كبيرة مع أوروبا، بمعنى أن حدوث كساد في أوروبا ستكون له عواقب بحدوث ضعف في الطلب على الصادرات وانخفاض في

(٤) البنك الدولي، تقرير ”مراقبة أسعار الغذاء“، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (واشنطن العاصمة، ٢٠١٢).

التحويلات المالية. كما تتأثر المنطقة بشدة بالاضطراب المالي في الولايات المتحدة، مثلما بدا من انحدار غالبية أسواق الأوراق المالية الإقليمية عقب تخفيض تقدير جدارة مديونية الولايات المتحدة من قبل مؤسسة ستاندارد آند بور في آب/أغسطس ٢٠١١. علاوة على ذلك، إذا تسببت المشاكل المالية وتدابير التقشف الضريبي في البلدان المتقدمة النمو في حدوث كساد عالمي، يمكن لأسعار النفط أن تنحدر إلى ما دون أسعار التكافؤ اللازمة للاستدامة المالية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة اللجنة.

ثانيا – تطور قطاع النفط

٦ – قطاع النفط ضروري وسيظل ضروريا لأي تحليل لبلدان منطقة اللجنة بسبب العائدات الكبيرة التي يدرّها ذلك القطاع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمثل القطاع حصة كبيرة من صادرات غالبية البلدان الأعضاء في اللجنة، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست (مجلس التعاون الخليجي)، فضلا عن الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن وبدرجة أقل مصر. وتتأثر أيضا بقية البلدان بشكل غير مباشر من التطورات في قطاع النفط من خلال التحويلات المالية وعائدات السياحة والتصدير.

٧ – ووفقا للأرقام الصادرة عن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، بلغ متوسط الطلب العالمي الإجمالي على النفط الخام في عام ٢٠١١ حوالي ٨٧,٨ مليون برميل يوميا، في حين بلغ متوسط العرض الإجمالي للنفط الخام ٨٧,٦ مليون برميل يوميا. وفي ما بين عامَي ٢٠١٠ و ٢٠١١، زاد إجمالي الطلب العالمي على النفط الخام بمقدار ٠,٨ مليون برميل يوميا. وتقلص الطلب من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بما يقارب ١ في المائة، في حين زاد الطلب من البلدان النامية بحوالي ٢,٤ في المائة، وأما الطلب من الصين فزاد بنسبة تفوق ٥ في المائة[٥].

٨ – ويواصل سعر سلة الأوبك المرجعية ارتفاعه، حيث استقر على أعلى قيمة له خلال ١٠ أشهر في شباط/فبراير ٢٠١٢، إذ بلغ ١١٧,٥ دولار للبرميل الواحد. وتأتي هذه الزيادة في الأسعار على الرغم من ضعف البيانات الاقتصادية من البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. ويُعزى المنحى التصاعدي للأسعار إلى أنشطة المضاربة في سوق عقود النفط الخام الآجلة وإلى فرض قسط تأمين للمخاطر الجيوسياسية وسط مخاوف من توقف الإمدادات. وتشمل هذه المخاطر الجيوسياسية الوضع الأمني في ليبيا والتوتر القائم بين السودان وجنوب السودان وتهديدات جمهورية إيران الإسلامية بعرقلة الصادرات. وأسفر الوضع الأمني في ليبيا، الذي

(٥) منظمة البلدان المصدرة للنفط، ”التقرير الشهري المتعلق بسوق النفط“، آذار/مارس ٢٠١٢ (فيينا، ٢٠١٢).

كاد أن يؤدي إلى وقف إنتاج النفط الخام في إحدى أكبر الدول المنتجة للنفط الخام، على وجه الخصوص، عن إثارة مخاوف من توقف الإمدادات. فقد انعدم الإنتاج تقريبا في ليبيا في الربع الثالث من عام ٢٠١١، ولكنه عاد في شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى مستوى ١,٢ مليون برميل يوميا، وهو ما يقرب من مستواه لما قبل الأزمة البالغ ١,٥ مليون برميل يوميا. وأوقف جنوب السودان مؤقتا تدفق صادراته بسبب خلافاته مع السودان بشأن رسوم استخدام خط الأنابيب. وإضافة إلى ذلك، وبعد فرض حظر على واردات النفط الإيرانية للاتحاد الأوروبي، هددت جمهورية إيران الإسلامية بمنع مرور جميع صادرات النفط عبر مضيق هرمز، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط مؤقتا.

٩ - وفي عام ٢٠١١، قُدّر متوسط إجمالي إنتاج النفط الخام لبلدان اللجنة بما قيمته ١٩,٥ مليون برميل يوميا، حيث ارتفع من ١٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٩. وقُدّر إنتاج البلدان الأعضاء في اللجنة والتي هي أعضاء في أوبك بحوالي ١٧,٨ برميل يوميا، في حين بلغ إنتاج البلدان غير الأعضاء في أوبك نحو ١,٧ مليون برميل يوميا. ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج الجمهورية العربية السورية من النفط الخام إلى حوالي النصف في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١، من ٠,٣٧ مليون برميل يوميا إلى ٠,٢٢ مليون برميل يوميا. وذلك بسبب الوضع السياسي القائم حيث يغادر البلد المزيد من الشركات المشغِّلة في قطاع النفط بسبب المخاوف الأمنية. وأُفيد أيضا بوقوع هجمات على المنشآت النفطية هناك. أما في اليمن، فإن إنتاج النفط آخذ في الانخفاض بسبب الغارات وتفجير خطوط الأنابيب. وتتوقع أوبك أن ينخفض إنتاج اليمن من ٠,٢١ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١١ إلى ٠,١٩ برميل يوميا في عام ٢٠١٢[٥].

١٠ - ولا يزال التوازن بين العرض والطلب لعام ٢٠١١ دون تغيير عن عام ٢٠١٠ حيث شهد الإنتاج والطلب من خارج بلدان أوبك تراجعا مماثلا أدى انخفاض الطلب على نفط أوبك الخام إلى ٣٠ مليون برميل يوميا. ومن المتوقع أن يبقى الطلب على نفط أوبك الخام دون تغيير تقريبا في عام ٢٠١٢، إذ ستتناسب زيادة في العرض من خارج بلدان أوبك مع زيادة الطلب العالمي. ويُتوقع أن تنخفض الأسعار في عام ٢٠١٢ بعض الشيء بسبب التباطؤ الاقتصادي المتوقع في البلدان المتقدمة النمو، والنموِّ دون التقديرات المتفق عليها للصين. ومع ذلك، وبسبب التوترات الجيوسياسية وضعف النشاط في الأسواق وبعض بوادر التعافي الأولية في الولايات المتحدة، ستبقى أسعار النفط دون تغير كبير. وتشير معظم التوقعات إلى أن الأسعار ستكون نحو ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، شريطة عدم تعرّض الاقتصاد العالمي لصدمة حادّة (انظر الجدول ١). وإذا ضعفت أساسيات السوق بصورة حادة، فيمكن أن

توافق أوبك على إجراءات لخفض الإنتاج في اجتماعها لشهر حزيران/يونيه، من أجل تحقيق استقرار الأسعار.

الجدول ١

تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢

بدولارات الولايات المتحدة

	الحد الأدنى	الحد الأقصى	السنوي المتوسط	المتوسط السنوي المتوقع لعام ٢٠١٢		
				الأدنى	الوسيط	الأعلى
عام ٢٠٠٩	٣٨,١	٧٨	٦١,١			
عام ٢٠١٠	٦٨,٢	٩٠,٧	٧٧,٥			
عام ٢٠١١	١٠٠	١١٨,١	١٠٧,٥			
عام ٢٠١٢				٨٠	١٠٠	١٢٠

ثالثا - الاتجاهات والتطورات الاقتصادية

١١ - بعد التشاؤم الذي ساد في عامَي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، تحسنت التوقعات الاقتصادية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ٢٠١٠. غير أن الغموض عاد، منذ بداية عام ٢٠١١، يلف الوضع مع انتشار حركة الربيع العربي الاجتماعية في أنحاء العالم العربي. وكان للاضطرابات السياسية آثار سلبية مباشرة على النشاط الاقتصادي في البحرين والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن، وآثار سلبية غير مباشرة على البلدان المجاورة، ولا سيما الأردن ولبنان. وأسفرت الاضطرابات السياسية عن ارتفاع أسعار النفط، مما أدّى إلى تعزيز معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط. كما أن الغموض السائد في مصر واليمن بعد تبدّل القيادات فيها، وتفاقم الأزمة في الجمهورية العربية السورية، وتوتر العلاقات بين السودان وجنوب السودان عقب انفصال الجنوب، أرخت بظلالها على التطورات الاقتصادية في عام ٢٠١١، ويتوقع أن يتواصل تأثيرها على التوقعات لعام ٢٠١٢.

١٢ - ويُتوقع أن تبيِّن أرقام النمو الاقتصادي في منطقة اللجنة زيادة من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. ونجمت هذه الأرقام خاصة عن معدلات النمو المرتفعة في عدة بلدان مصدرة للنفط، حيث بلغ متوسط أسعار النفط ١٠٧ دولارات للبرميل الواحد. وأدت الاضطرابات السياسية إلى انخفاض معدلات النمو في الاقتصادات الأكثر تنوعا. إذ حدث تراجع حاد في الجمهورية العربية السورية واليمن، اللذين تشير التقديرات إلى أن اقتصاديهما عانيا انكماشا بنسبة ٢ في المائة تقريبا في عام ٢٠١١.

١٣ - واستفادت بلدان مجلس التعاون الخليجي من بلوغ متوسط أسعار النفط ١٠٠ دولار للبرميل الواحد طوال عام ٢٠١١، مما أدى إلى أن تحقق تلك البلدان نمو اقتصاديا يُقدر بنسبة ٥,٧ في المائة ذلك العام، حيث ارتفع من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠. واستفادت دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية أيضا من زيادة إنتاج النفط للتعويض عن توقف إنتاج النفط الليبي. ولم يؤثر الربيع العربي بقوة على الأداء الاقتصادي لهذه البلدان، لأن ارتفاع أسعار النفط أتاح لها المحافظة على التوسع المالي ودعم مداخيل الأسر والاستهلاك الخاص في غمرة الحراك الاجتماعي الوليد. وشكّلت البحرين الاستثناء الوحيد لذلك، حيث نالت الاضطرابات الاجتماعية التي وقعت في عام ٢٠١١ من سمعتها كمركز مالي مستقر، وعانى فيها القطاعان المالي والسياحي ذوا الأهمية الأساسية لاقتصادها، مما تسبب في انخفاض النمو من ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٥ في المائة تقريبا في عام ٢٠١١. وينجم النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي من القطاع النفطي، ولكن يوجد قطاع غير نفطي ناشئ يساهم باطّراد في النمو في عدد قليل من البلدان. ففي المملكة العربية السعودية، يُقدر أن القطاع غير النفطي حقّق نموا بنحو ٥ في المائة في عام ٢٠١١، وهو واحد من أعلى معدلات النمو يسجَّل خلال عقود. ويُتوقع أن يحافظ معدل النمو هذا على مستواه عند ٥ في المائة في عام ٢٠١٢، لأن الإنفاق العام والاستثمارات تظل مرتفعة ويُتوقع أن يرتفع الاستهلاك الخاص[٦]. وستبقى صادرات القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية ثابتة لأنها موجهة أساسا إلى شرق آسيا، حيث يتوقع أن يبقى النمو ثابتا.

١٤ - وبالمقابل، تأثر الأداء الاقتصادي للاقتصادات الأكثر تنوعا تأثرا سلبيا بالاضطرابات الاجتماعية حيث يُتوقع أن ينخفض النمو من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١١. واستفاد العراق من ارتفاع أسعار النفط ليسجل معدل نمو بلغ ٩,٦ في المائة في عام ٢٠١١. وباستثناء العراق، بلغ متوسط معدل النمو للاقتصادات الأكثر تنوعا ٠,٧ في المائة (انظر الجدول ١). وكان السبب في ذلك أساسا هو الوضع في الجمهورية العربية السورية واليمن، ولكن الاضطرابات السياسية أثّرت أيضا على البلدان المجاورة، ولا سيما لبنان، حيث تباطأ النمو، إذ يُتوقع أن ينخفض من ٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١١. وتفشّى عدم الاستقرار السياسي في مصر في عام ٢٠١١، فانخفض النمو هناك إلى نحو ١ في المائة. وإجمالا، في الاقتصادات الأكثر تنوعا، ساءت البيئة المالية والخارجية مع انخفاض رؤوس الأموال الداخلة انخفاضا كبيرا. فانعكس ذلك سلبا على

(٦) National Bank of Kuwait, “GCC Economic Outlook”, January 2012 (Kuwait City, 2012).

النمو وأدى إلى زيادة عجز الحساب الجاري في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر. وفي تلك البلدان الأربعة، أثرت الاضطرابات السياسية بشدة على قطاع السياحة ذي الأهمية الحيوية لاقتصادات تلك البلدان.

الجدول ٢

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتضخم أسعار الاستهلاك، ٢٠٠٩-٢٠١٢

(النسبة المئوية)

البلد/المنطقة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				تضخم أسعار الاستهلاك			
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١[أ]	٢٠١٢[ب]	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١[أ]	٢٠١٢[ب]
البحرين	٣,١	٤,٥	٢,٥	٣,٥	٢,٨	٢,٠	-٠,٥	٠,٣
الكويت	-٤,٦	٢,٠	٥,٠	٥,٥	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٤,٠
عمان	١,١	٣,٨	٤,٥	٤,٠	٣,٥	٣,٤	٤,٢	٣,٥
قطر	١٢	١٦,٦	١٦,٠	٧,٠	-٤,٩	-٢,٤	١,٩	٢,٠
المملكة العربية السعودية	٠,١	٤,١	٥,١	٤,٥	٥,١	٥,٣	٥,٨	٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	-١,٦	١,٤	٣,٢	٣,٥	١,٦	٠,٨	٢,٠	٢,٠
دول مجلس التعاون الخليجي[ج]	**٠,٣**	**٤,٤**	**٥,٧**	**٤,٦**	**٣,٠**	**٣,٠**	**٤,١**	**٣,٢**
مصر[د]	٤,٧	٥,١	١,٨	١,٦	١١,٨	١١,٣	١١,٥	١١,٠
العراق	٤,٢	٧,٣	٩,٦	١٠,٥	-٢,٨	٣,١	٦,٠	٥,٠
الأردن	٢,١	٣,٤	٣,٢	٣,٢	-٠,٧	٥,٠	٤,٤	٥,٥
لبنان	٨,٥	٧,٠	٢,٠	٢,٥	١,٢	٤,٠	٦,٠	٦,٠
فلسطين	٧,٤	٩,٣	٤,٠	٥,٠	٢,٨	٣,٧	٢,٩	٤,٠
السودان	٤,٥	٥,٥	-١,٠	صفر	١١,٣	١٣,٢	١٨,٩	١٩,٣
الجمهورية العربية السورية	٥,٩	٣,٤	-٢,٠	-٥,٥	٢,٨	٤,٤	٦,٠	١٠,٠
اليمن	٤,٣	٧,٨	-٢,٥	١,٠		١١,١	١٧	١٢,٠
اقتصادات أكثر تنوعا[ج]	**٥,٠**	**٥,٧**	**٢,٣**	**٢,٦**	**٦,٢**	**٨,٣**	**١٠,٢**	**٩,٩**
اقتصادات أكثر تنوعا باستثناء العراق[ج]	٥,١	٥,٣	٠,٧	٠,٨	٨,٠	٩,٣	١١,١	١١,٠
إجمالي منطقة الإسكوا[ج]	**١,٦**	**٤,٧**	**٤,٨**	**٤,٠**	**٣,٩**	**٤,٦**	**٥,٨**	**٥,٠**

(أ) الأرقام الأولية حتى آذار/مارس ٢٠١٢.

(ب) التنبؤات حتى آذار/مارس ٢٠١٢.

(ج) الأرقام الخاصة بمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة، استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الصرف لعام ٢٠٠٥.

(د) الأرقام الخاصة بمصر تتعلق بالسنة المالية (من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه).

١٥ - تتميز التوقعات بالنسبة لمنطقة اللجنة في عام ٢٠١٢ بالغموض الشديد إذ يُتوقع أن تظل الحالة في الجمهورية العربية السورية شديدة التقلب، ولا تزال حالة من الغموض السياسي تسود اليمن ومصر. والمنطقة أيضا عرضة للتأثر في حالة حدوث انتكاس في الاقتصاد العالمي، وهو ما قد يؤثر على أسعار النفط ويحد من الطلب على الصادرات غير النفطية من المنطقة. غير أنه نظرا لأن من المتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة عند حوالي ١٠٠ دولار للبرميل، فإن الدول المصدرة للنفط ستدفع بعجلة النمو. ومن المتوقع أن تنمو بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، في حين أن الاقتصادات الأكثر تنوعا ستنمو بنسبة ٢,٦ في المائة. وباستثناء العراق، الذي من المتوقع أن يحقق معدلات نمو جيدة تقاس بالعشرات، فإن الاقتصادات الأكثر تنوعا ستنمو بنسبة ٠,٨ في المائة فقط. ومن المحتمل جدا أن تتراجع هذه التقديرات، وهذا يتوقف على تطورات الوضع السياسي والأمني. ومن المتوقع أن يعاني اقتصاد الجمهورية العربية السورية من انكماش بنسبة ٥,٥ في المائة. وسيظل لبنان يتأثر، ولا سيما في قطاعه السياحي، من جراء الأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية. غير أن زيادة رؤوس الأموال الداخلة والتحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي ستتيح للنمو أن يزداد من ٢ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي قطر، من المحتمل أن تكون فترة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي تقاس بالعشرات قد انتهت، لكن قطر ستظل تتمتع بأعلى المعدلات في بلدان مجلس التعاون الخليجي بفضل التوسع المستمر في إنتاج الغاز الطبيعي المسال واستمرار الحكومة في سياساتها الاقتصادية التوسعية. وعموما من المرجح أن يرتفع الاستهلاك الخاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظرا لاستمرار ارتفاع الأجور في القطاع العام من عام ٢٠١١.

١٦ - وفيما يتعلق بتضخم أسعار الاستهلاك، شهدت منطقة اللجنة زيادة طفيفة حيث بلغت ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنة مع ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العالم. واستخدم الكثير من البلدان في المنطقة الإعانات المالية للتخفيف من آثار الأسعار العالمية على أسعار السلع الاستهلاكية المحلية. ورغم ذلك، يُتوقع أن يكون التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع من ٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠١١، في حين أن التضخم في الاقتصادات الأكثر تنوعا ارتفع من ٨,٣ في المائة إلى ١٠,٢ في المائة خلال الفترة نفسها، متأثرا أساسا بارتفاع معدلات التضخم في السودان ومصر واليمن. وشهدت الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر انخفاضا ملحوظا في قيمة عملاتها، ما ساهم في زيادة التضخم. وتوقعات التضخم غير مؤكدة إذ يمكن لتباطؤ في الاقتصاد العالمي أن يخفف من الضغوط التضخمية، في حين يمكن

للزيادة الأخيرة في الرواتب أن تؤثر على الطلب وتؤدي إلى ضغوط في العديد من البلدان، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويمكن أن تحفز أسعار الفائدة المنخفضة النمو السريع في قطاع الائتمان وأن تولد بعض الضغوط التضخمية. وتميل قوة دولار الولايات المتحدة إلى إحداث أثر انكماشي بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة، ومن المتوقع أن يواصل الدولار تعزيز قوته مع صراع الاقتصاد الأوروبي من أجل احتواء أزمة الديون السيادية. ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط والأغذية مرتفعة، ولكنها قد تنخفض قليلا في عام ٢٠١٢، ما من شأنه أن يقلل من بعض الضغوط التضخمية. ومن المتوقع بالتالي أن تنخفض معدلات التضخم إلى حد ما في بلدان مجلس التعاون الخليجي (٣,٢ في المائة) وفي الاقتصادات الأكثر تنوعا (٩,٩ في المائة) في عام ٢٠١٢. وسيظل التضخم في الاقتصادات الأكثر تنوعا مرتفعا في السودان ومصر واليمن، ومن المتوقع أيضا أن يكون التضخم مقيسا بالعشرات في الجمهورية العربية السورية.

١٧ - وسيؤثر الاضطراب الاجتماعي تأثيرا كبيرا على تدفقات رأس المال في المنطقة، وخاصة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم أنه من الصعب جدا تحديد الأثر الكلي، تعتبر اللجنة أن هذه الاستثمارات تراجعت بنحو ١٠ بلايين دولار في عام ٢٠١١ إلى أدنى مستوى لها منذ ست سنوات. والتوقعات لعام ٢٠١٢ قاتمة نسبيا نظرا لأن العديد من البلدان في المنطقة لا يزال في حالة انتقالية. وتشكل حالة الشك عقبة رئيسية أمام جذب التمويل الخارجي. وسيواجه لبنان والأردن انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لقربهما من الجمهورية العربية السورية والآثار المحتملة للنزاع الطويل هناك على استقرارهما. ووفقا للمصرف المركزي المصري، لم يبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الأرباع الثلاثة الاولى من عام ٢٠١١ سوى ٣٧٦ مليون دولار، مقارنة مع التدفق السنوي لعام ٢٠١٠ الذي بلغ ٦,٤ بليون دولار. ووفقا للأرقام المؤقتة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد المملكة العربية السعودية ٦,٣ بليون دولار في الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١١، لكن من غير المرجح أن يكون التدفق السنوي الإجمالي لعام ٢٠١١ مكافئا للتدفق الذي شهده عام ٢٠١٠ والذي بلغ ٩,٩ بليون دولار. وتقدّر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن يشهد اليمن توازنا سلبيا للاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة ٢٠٠ مليون دولار بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار، في حين أن هذا الاستثمار سينخفض في لبنان إلى ٣ بلايين دولار في عام ٢٠١١ بعد أن كان ٤,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠. ووفقا لتنبؤات اللجنة، من المتوقع أن تعاني المنطقة ككل من انخفاض في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٦ في المائة على الأقل في عام ٢٠١١. ورغم أن العديد من البلدان في المنطقة لا يزال لديه بيئة جاذبة للاستثمار، فلا تزال هناك

حالة من الغموض على المدى القصير بسبب عدم الاستقرار السياسي، وهو ما يؤدي إلى معاناة المنطقة عموما من انخفاض في رؤوس الأموال الداخلة. غير أنه مع التوقع بأن تظل أسعار النفط مرتفعة، فإن بلدان مجلس التعاون الخليجي ستحافظ على مستويات إنفاقها الرأسمالية العالية، التي يمكن أن تعوض عن انخفاض التدفقات من خارج المنطقة.

١٨ - وتواجه مصر، التي لا تزال تعاني من عدم الوضوح السياسي، مستويات منخفضة ومتراجعة بشكل خطير من احتياطيات القطع الأجنبي. فوفقا لما أورده البنك المركزي المصري، انخفض الاحتياطي، في المتوسط، بنحو ٢ بليون دولار شهريا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٢، انخفضت الاحتياطيات بنحو ٦٠٠ مليون دولار في الشهر، فبلغ إجماليها ١٥,٢ بليون دولار في نهاية آذار/مارس. وأتاح ذلك لمصر بعض الوقت للحصول على تمويل أجنبي إضافي. غير أن الوضع ما زال حرجا لأن حجم الاحتياطيات لا يغطي الآن سوى ما يزيد قليلا على واردات ثلاثة أشهر، وهي أدنى عتبة من احتياطيات العملات الأجنبية. وتتفاوض مصر حاليا مع صندوق النقد الدولي، ولكن من غير المتوقع التوصل إلى اتفاق قبل حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتدفقت كميات كبيرة من رأس المال خارج مصر على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، ما أجبر البنك المركزي المصري على بيع احتياطيات النقد الأجنبي لمنع انهيار الجنيه المصري. ويثير الانخفاض الخطير في احتياطيات النقد الأجنبي لمصر المخاوف من عدم تمكن البنك المركزي المصري من الحفاظ على استقرار الجنيه المصري. والضغط على الجنيه المصري لا ينجم فقط عن الضغوط العامة لميزان المدفوعات في مصر، بل ينجم أيضا عن عقد من معدلات التضخم المرتفعة في ظل نظام لسعر الصرف الثابت أدى إلى تآكل القدرة التنافسية الاقتصادية. وربما يكون الخياران اللذان يواجهان السلطات المصرية إجراء تخفيض نظامي في إطار برنامج تثبيت موثوق، أو إجراء تخفيض غير نظامي تحت الضغط الشعبي وسياسة الاقتصاد الشامل المحيرة. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع، إذا لم يدر بشكل صحيح، إلى أزمة في ميزان المدفوعات في عام ٢٠١٢. وفي الأجل الطويل، في حالة عودة النمو، قد تتمكن مصر من إعادة بناء احتياطاتها من النقد الأجنبي. ويمكن لتخفيض قيمة العملة أن يكون مفيدا وأن يساعد على بدء عملية النمو. وبطبيعة الحال، يمكن لضعف العملة أن يؤدي أيضا إلى ارتفاع معدلات التضخم وإلى حالة من عدم الاستقرار السياسي الأمر الذي من شأنه أن يقلل من النمو بعرقلة انتعاش القطاع السياحي الهام.

١٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، وبعد مرور عام على بدء الانتفاضة في الجمهورية العربية السورية، كان الاقتصاد في مواجهة واقع قاس وكان الضغط يتزايد على سعر الصرف. فمنذ

بداية الانتفاضة، انخفضت قيمة الليرة السورية تدريجيا في السوق السوداء. وبين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انخفض معدل السوق السوداء بنحو ٥٠ في المائة، في حين أن سعر الصرف الرسمي لليرة السورية انخفض بنحو ٢٠ في المائة. وهذا ما أثار مخاوف إزاء تزايد التضخم. فوفقا للمكتب المركزي للإحصاء، بدأ التضخم بالتسارع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وارتفع بنسبة ٤ نقاط مئوية من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، قرر مصرف سوريا المركزي تغيير نظام سعر الصرف إلى تعويم موجه من أجل الحد من التفاوت بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، هبط سعر الصرف أكثر، وقيل إن المصرف المركزي تدخّل من خلال بيع الدولارات بغية تحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

٢٠ - وشهد السودان صدمة اقتصادية ضخمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، عندما أصبح جنوب السودان دولة مستقلة بعد الانفصال رسميا عن السودان بعد عقود من الحرب الأهلية. وخسر السودان حوالي ٧٥ في المائة من احتياطياته النفطية لصالح جنوب السودان. ونظرا لأن النفط يمثل نصف عائدات الحكومة و ٩٠ في المائة من الصادرات قبل الانفصال، انعكس ذلك في انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت خسارة النفط إلى الانخفاض في احتياطيات النقد الأجنبي وانخفاض قيمة العملة. وقد ساهم هذا الأمر في إثارة ضغط تضخمي، وخاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية. وفيما يتعلق بالديون، وافق السودان على ما يسمى بالخيار صفر، الذي سيتحمل بموجبه عبء الديون بالكامل بعد الانفصال. وهذا ما يجعل السودان أحد أكثر البلدان مديونية في العالم من بين أقل البلدان نموا، حيث تجاوزت مستويات الديون بكثير العتبات الأكثر شيوعا للقدرة على تحمل الدين. ويخلق ذلك أيضا معوقات كبيرة للسياسة المالية ولقدرة البلد على متابعة جدول أعمال التنوع الذي تشتد الحاجة إليه.

رابعا - مستجدات السياسات الاقتصادية

٢١ - أنشأت التطورات والتوجهات الأخيرة عددا من التحديات الاقتصادية الكلية لصانعي السياسات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والذين لديهم سوى صكوك محدودة لوضع السياسات. وبما أن لمعظم البلدان في المنطقة سعر صرف ثابت أو مُدار، يكون كل من فعالية ودور السياسة النقدية مقيدين لأن تلك السياسة مرتبطة بسياسة نظام الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة. وتواجه السياسة المالية، التي هي بالتالي الأداة الرئيسية للتصدي للتحديات الاقتصادية الكلية، ضغوطاً متزايدة في البلدان غير المصدرة للنفط لأن الهامش المالي آخذ في النفاد. واستجابة للأزمة المالية العالمية في عامي

٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وضع معظم بلدان اللجنة بنجاح سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية للتخفيف من أثر الركود العالمي. وإذا حدث ركود عالمي من جديد في عام ٢٠١٢، فإن القدرة على تنفيذ هذه الاستراتيجيات ستكون محدودة بسبب الموارد المالية المجهدة بالفعل.

٢٢ - وواصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي توسعها المالي في عام ٢٠١١، إذ اعتمدت إنفاقا اجتماعيا تقديريا من أجل إزالة المخاوف من عدوى الاضطرابات السياسية. وأنشئت وظائف في القطاع العام لتحسين عمالة الشباب، وقدمت معونات وزيادات في المرتبات. واتخذت البحرين، وهي البلد الوحيد من بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي تأثر بشدة بالاضطرابات الاجتماعية، عددا من التدابير الخاصة بالإنفاق الاجتماعي، مثل تقديم معونة مالية قدرها ألف دينار بحريني (٦٠٠ ٢ دولار) لكل أسرة معيشية واعتماد إعانة خاصة بتكلفة المعيشة[٦]. وعموما، كان الإنفاق الاجتماعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي أكبر عنصر في السياسة المالية التوسعية بالفعل، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة والإنفاق على التعليم والصحة. ويقدر أن إنفاق الحكومة ارتفع بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١١[٦]. وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة، تتوقع بلدان مجلس التعاون الخليجي تحقيق فوائض صحية، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام. ومع ذلك، فإن أسعار النفط المكافئة للتكاليف ارتفعت إلى مستويات قياسية في السنوات الأخيرة، وهي مصدر للضعف في حالة هبوط أسعار النفط. وتبلغ هذه الأسعار المكافئة أعلى مستوى لها في البحرين، في حدود ١١٢ دولارا للبرميل، في حين أنها تقارب ٨٠ دولارا للبرميل بالنسبة لباقي بلدان مجلس التعاون الخليجي[٧].

٢٣ - وفي عام ٢٠١٢، من المتوقع أن يتباطأ الإنفاق العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى نحو ٦ في المائة، وهو أدنى مستوى في عدة سنوات. ومع ذلك، فإن السياسة المالية ستبقى توسعية في معظم البلدان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت عمان عن ميزانية تؤكد وجهة النظر هذه، بما في ذلك خطط الحكومة للإنفاق في مجالي التعليم والرعاية الصحية، وإنشاء ٣٦ ٠٠٠ وظيفة حكومية جديدة. ومن المتوقع كذلك أن تستمر البحرين في اتباع سياستها المالية المتساهلة، حيث أنه من الصعب التراجع على المدى القصير عن السياسات التي اعتمدت في عام ٢٠١١. وهناك بعض المؤشرات على تحول طفيف في أولويات الإنفاق الحكومي في البحرين، إذ ستخصص حصة أكبر للهياكل الأساسية بدلا من مجرد المعونات

(٧) بنك أبو ظبي الوطني، ''التنمية والتوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠١٢'' (أبو ظبي، ٢٠١٢).

النقدية. وفي الإمارات العربية المتحدة، منذ الأزمة المالية العالمية، كانت هناك إعادة تقييم لمشاريع كبيرة خاصة بالهياكل الأساسية، وتم إعطاء الأولوية للأنشطة على نحو حذر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وافق المجلس التنفيذي لأبو ظبي على البرنامج الإنمائي، بما في ذلك عدة مشاريع واسعة النطاق مثل ميناء خليفة ومنطقة خليفة الصناعية، ومطار أبو ظبي الدولي، ومشاريع الإسكان والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي اجتماع وضع سياسي وهامش مالي متأزمين في الكويت والمملكة العربية السعودية إلى اعتماد سياسة مالية متساهلة في عام ٢٠١٢.

٢٤ - ولئن كان لبلدان مجلس التعاون الخليجي الهامش المالي الكافي لاستمرار التوسع، فإن الاقتصادات الأكثر تنوعا تواجه قيودا أكثر من حيث السياسة المالية. ومع ذلك، استجاب معظم تلك البلدان أيضا للتوتر السياسي الذي أنتجته الحركة الاجتماعية للربيع العربي بالزيادة في الإنفاق على الإعانات، والأجور في القطاع العام، والمزايا الاجتماعية. ويمثل هذا الأمر إشكالية ليس فقط لأن الموارد المالية لمعظم البلدان آخذة في الانخفاض، ولكن أيضا لأن هذه التدابير قد يكون لها أثر مضر على المدى الطويل إذا جاءت الزيادة في الإنفاق الاجتماعي التقديري على حساب الاستثمارات المنتجة. وقد يكون لانخفاض الاستثمارات أثر ضار على مسار النمو على المدى الطويل. وسجلت معظم البلدان عجوزات مالية متتالية واسعة أدت إلى زيادة في مستويات الديون، ولا سيما في الأردن ولبنان.

٢٥ - وستظل التوقعات المالية للاقتصادات الأكثر تنوعا تتسم بارتفاع الإنفاق الاجتماعي، إذ أنه من الصعب سياسيا التراجع عن معظم السياسات المعتمدة في عام ٢٠١١ على المدى القصير. وهناك مخاوف متزايدة بشأن استدامة الديون وتجري مناقشة خطط للإصلاح المالي في عدة بلدان. وكشف الأردن عن برنامج إصلاح مدته ثلاث سنوات يهدف إلى خفض العجز الى ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٤ عن طريق إزالة الإعفاءات الضريبية، وخفض الإنفاق، وإصلاح نظام الإعانات. ومع ذلك، أجبر التخوف من الاضطرابات الاجتماعية الحكومة على التخلي عن خططها مؤقتا. وفي اليمن، أدت الانقطاعات في إنتاج النفط والزيادة في أجور القطاع العام إلى اتساع العجز المالي في عام ٢٠١١. وبالنظر إلى أولوية تحقيق الاستقرار السياسي، من المحتمل أن تؤجل جهود كبح جماح الإنفاق العام حتى عام ٢٠١٣. وفي مصر، لا يزال هناك غموض بشأن التوجه المستقبلي للسياسة الاقتصادية، وأصدرت الحكومة بيانين متضاربين بشأن السياسة المالية، قائلة في الأول أن العجز سيكبر، ثم قائلة بعد ذلك أنها ستلتزم بخطة الميزانية. ويتزايد العجز أيضا في لبنان والجمهورية العربية السورية. ففي هذه الأخيرة، من المتوقع أن يواصل العجز

الزيادة بسبب عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على عائدات النفط والجمود الاقتصادي. ويوجد السودان في وضع خاص، لأنه فقد نحو ٥٠ في المائة من إيرادات الحكومة بعد انفصال جنوب السودان. وشرعت البلاد في تعديل كبير لسياستها المالية، بما في ذلك عمليات خفض كبيرة للإنفاق، والتي تعلق الجزء الأكبر منها بالإنفاق الإنمائي والتحويلات الاتحادية إلى الولايات. ويخشى أن يكون لهذا الأمر تأثير سلبي على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من تطبيق تدابير التقشف المالي، من المتوقع أن يتضاعف العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢. أما العراق فهو الاستثناء في الاقتصادات الأكثر تنوعا إذ يزيد ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه عائدات الحكومة. وتشمل ميزانية العراق لعام ٢٠١٢ زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في مجموع النفقات.

٢٦ - وبقيت السياسة النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي نسبيا دون تغيير في عام ٢٠١١. ولم يقم بنك الكويت المركزي بأي تغييرات في سعر الفائدة الرسمي المحدد بموجب سياسته والبالغ ٢,٥ في المائة، لكنه بدا أقل صرامة في طلباته بقيام المصارف بأخذ اعتمادات إضافية. وارتفع المعروض النقدي في الكويت خلال عام ٢٠١١ للحفاظ على سيولة النظام وفرض ضغط لتخفيض أسعار الفائدة. وفي عمان، لم يقم البنك المركزي بأي تغيير في سعر الإقراض الرسمي، الذي ظل في حدود ٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٩. وفي قطر، قامت السلطات في السنوات الأخيرة باتخاذ تدابير لتشديد الإشراف المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي. وفي عام ٢٠١١، خفض مصرف قطر المركزي سعر الفائدة على الودائع من ١,٥ في المائة إلى ٠,٧٥ في محاولة لتحفيز الائتمان للقطاع الخاص. وفي المملكة العربية السعودية، تحسنت الأوضاع النقدية منذ بداية عام ٢٠١١ إذ يزداد كل من السيولة والإقراض المصرفي ونمو الودائع. وتقلص الفارق بين سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف المملكة العربية السعودية وسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن في النصف الثاني من عام ٢٠١١، مما يعكس وضعا نسبيا أكثر سيولة للنظام المصرفي السعودي. وشهدت الإمارات العربية المتحدة طفرة في السيولة في بداية عام ٢٠١١ إذ اعتبرت ملاذا آمنا خلال الاضطرابات في العالم العربي. ووفقا للجنة، حافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على سعر إعادة شراء الأوراق المالية عند نسبة ١ في المائة.

٢٧ - وشهدت أيضا السياسة النقدية في الاقتصادات الأكثر تنوعا تغييرات طفيفة في عام ٢٠١١، إذ أن معظم البلدان تعتمد على الدولار اعتمادا كبيرا وترتبط بالسياسة النقدية في الولايات المتحدة. ومع ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة لديه للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨. وكان ذلك لدعم الجنيه المصري وزيادة الودائع بالعملة المحلية. ومع الضغط المفروض لخفض قيمة الجنيه المصري، من المتوقع أن يرفع

البنك المركزي المصري أسعار الفائدة مرة أخرى في عام ٢٠١٢، وهو ما قد يكون له تأثير ضار على النمو الاقتصادي. وفي الأردن، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة وفق السياسة المالية في أيار/مايو ٢٠١١ بسبب الضغط التضخمي، وليس من المتوقع القيام بزيادات أخرى في عام ٢٠١٢. وفي الجمهورية العربية السورية، أرغمت المخاوف بشأن التهافت على الجنيه السوري السلطات على اتخاذ إجراءات؛ وفرض مصرف سورية المركزي قيودا على المعاملات بالعملات الأجنبية وتخلى عن ارتباطه بحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ويوجد حاليا نظام ثلاثي لأسعار الصرف به سعر صرف رسمي وسعر صرف مصرفي خاص وسعر للسوق السوداء. وفي العراق، واستجابة للانخفاض في التضخم، اعتمد البنك المركزي سياسة نقدية نشطة من خلال خفض معدل سعر الفائدة حسب سياسته.

٢٨ - وعلى الرغم من فائض السيولة في النظام المصرفي، يظل القطاع المالي في المنطقة متخلف النمو نسبيا. فنسب القروض بالنسبة للودائع هي أقل من واحد في معظم البلدان، مما يدل على أن هناك سيولة فائضة. ويشكل وجود قطاع مالي دون عمق ونطاق عريض بيئة مليئة بالتحديات بالنسبة للقطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبما أن الوساطة المالية تستند استنادا كبيرا إلى حل مشاكل المعلومات، تجد المصارف أنه من الأنسب تمويل الشركات الكبيرة. ولذلك، وفي غياب هياكل أساسية مالية شاملة، تجد الشركات الصغيرة أنه من الأصعب الحصول على التمويل بالمقارنة مع الشركات الكبيرة. وتبين البحوث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي في صميم تنمية القطاع الخاص، وأنها حاسمة لتوفير فرص العمل. ونظرا لمشكلة البطالة في المنطقة، هناك حاجة قوية لمزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأكثر قوة وحيوية التي يمكنها تحريك النمو في القطاع الخاص وتوفير فرص العمل. ويضع انعدام الحصول على التمويل قيودا كبيرة على قدرة البلد على حل مشكلة البطالة. ولذلك هناك حاجة ملحة لاستراتيجية وطنية شاملة للإدماج المالي في المنطقة ينبغي أن تهدف على وجه الخصوص إلى ضمان إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصة الحصول على التمويل.

خامسا - الحركية الاجتماعية

٢٩ - إذ مرور عقود من المشاكل الاجتماعية المتراكمة والاستبعاد السياسي، إلى جانب زيادة الأعباء الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم والركود الاقتصادي، دفع الشعوب إلى الخروج إلى الشارع للتظاهر. وبرهنت النداءات من أجل الكرامة والحرية والإنصاف الاجتماعي على أن سياسة الإقصاء الاقتصادي لم تعد مقبولة. ورغم الطبيعة المعقدة لهذه الحركات الاجتماعية ورغم أن أسبابها الكامنة ومطالب الشعوب تختلف من بلد

إلى آخر، فقد سلطت الأضواء على أوجه الشبه والمسائل المتصلة بالفقر والبطالة وعدم المساواة في معظم البلدان. وترتكز الحركة الاجتماعية في منطقة اللجنة أساسا على أهداف سياسية داخلية. وكان أول تغيير مستهدف في إطار هذه الحركة الاجتماعية سياسيا ليتحول بعد ذلك إلى محرّك لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

٣٠ - وفي عام ٢٠١١، كشفت حركة الربيع العربي الاجتماعية عن اتجاه واعد على مستوى التزام الشعب العربي بالقضايا الاجتماعية والسياسية. ويُعتبر تنامي مشاركة الشباب في الحوار الاجتماعي والسياسي واعدا بشكل خاص بالنسبة لمستقبل المنطقة. فقد ألهم شباب منطقة اللجنة أشخاصا آخرين في جميع أنحاء العالم؛ حتى أن حركتي ''احتلوا وول ستريت'' و ''٩٩ في المائة'' في الولايات المتحدة وفي أوروبا كثيرا ما تشيران إلى تأثير الشباب العربي. وتجدر الإشارة أيضا إلى المشاركة الهامة للمرأة في الحركات الاجتماعية التي حدثت في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر، وخاصة في اليمن. ومثّل منح جائزة نوبل للسلام إلى الناشطة اليمنية توكّل كرمان أحد المؤشرات على الاعتراف بدور المرأة الحاسم في هذه الحركات الاجتماعية. ولهذا من المهم أن تعكس المناقشات التي دارت في أعقاب الثورات الدور المحوري الذي اضطلعت به المرأة في الاحتجاجات. ويجب أن تغتنم المنطقة هذه الفرصة لنقل صوت المرأة من الشارع إلى مواقف سياسية وأن يؤثر ذلك في اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

٣١ - ومن بين أهم التحديات الماثلة أمام التنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب. ووفقا لمنظمة العمل الدولية[٨]، تُعتبَر معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط من أعلى المعدلات في العالم وتشير التوقعات إلى أنها قد ارتفعت من ٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى تقدير أولي بنسبة ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١١، مع زيادة طفيفة متوقعة أخرى لتبلغ نسبة ١٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٢. ولكن هذه الأرقام تخفي تفاوتا كبيرا بين الجنسين، حيث تقدَّر نسبة البطالة في صفوف الذكور بـ ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١١ بينما تبلغ نسبة بطالة الإناث ١٨,٧ في المائة في العام نفسه حسب التقديرات. ولكن مدى تفاوت نسب البطالة بين الإناث والذكور يختلف باختلاف بلدان اللجنة (انظر الجدول ٣).

(٨) منظمة العمل الدولية، International Labor Organization *Global Employment Trends 2012: Preventing a deeper job crisis* (Geneva, 2012).

الجدول ٣

البطالة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموع وحسب نوع الجنس

(في المائة)

البلد/المنطقة	معدل البطالة الإجمالية	بطالة الذكور	بطالة الإناث
مصر (٢٠٠٩)	٩,٤	٥,٢	٢٢,٩
الأردن (٢٠٠٩)	١٢,٩	١٠,٣	٢٤,١
المملكة العربية السعودية (٢٠٠٩)	٥,٤	٣,٥	١٥,٩
الجمهورية العربية السورية (٢٠١٠)	٨,٤	٥,٧	٢٢,٥
اليمن (٢٠٠٩)	١٤,٦	–	–

المصدر: منظمة العمل الدولية، International Labor Organization, *Key Indicators of the Labour Market 7th Edition* (Geneva, 2011) (الطبعة السابعة من المؤشرات الرئيسية لسوق العمل).

٣٢ - وتمثّل بطالة الشباب تحديا كبيرا في المنطقة، وتقدر منظمة العمل الدولية أن نسبتها قد ارتفعت من ٢٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦,٢ في المائة في عام ٢٠١١. كما سجلت فرص العمل الهشة تراجعا تدريجيا في المنطقة من ٣٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩,٥ في المائة في عام ٢٠١١. وهذا مجال آخر تعاني منه المرأة أكثر من الرجل، حيث أن ٤٠ في المائة من النساء يعملن في وظائف هشة مقارنة مع ٢٧ في المائة من الرجال. كما يشكل قطاع التشغيل غير الرسمي تحديا إضافيا يواجهه سوق العمل. ورغم أنه من الصعب قياس هذا القطاع، فهناك أدلة متناقلة تبعث على الاعتقاد بأنه يشغل حيزا كبيرا في منطقة اللجنة وأنه يساهم بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من السكان محرومة من معظم أشكال الحماية الاجتماعية.

٣٣ - أما أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي فهي تختلف عن بقية بلدان المنطقة بسبب اعتمادها على العمالة الوافدة. ووفقا للجنة، فإن معدلات البطالة فيها كثيرا ما تكون غير قابلة للمقارنة نظرا إلى أن النسبة الكبيرة للقوة العمالة الأجنبية تحرِّف الإحصاءات ولهذا فمن المرجَّح أن تكون البطالة في صفوف مواطنيها أعلى بكثير مما تكشف عنه الإحصاءات الإجمالية. ورغم الارتفاع النسبي لتوفير فرص العمل في المنطقة، فقد ازدادت البطالة في صفوف الشباب. ونظرا إلى أن مجتمعات بلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعات شابة وتشهد نموا سكانيا سريعا، فإن توفير فرص عمل لرعاياها مسألة حيوية يجب إيجاد حل لها. وقد هبت حكومات هذه الدول لمواجهة هذا التحدي من خلال توفير فرص عمل إضافية في

القطاع العام، ولكن مع أن تحمل تكلفة هذا الحل ممكنة في الوقت الحالي فهو لا يمثل استراتيجية عمليّة على المدى البعيد. كما اعتمدت هذه البلدان سياسات تُعرف بسياسات ''توطين'' العمالة بهدف الاستعاضة عن العمالة الوافدة بعمالة محلية من المواطنين. ولكن، على المدى الطويل، يجب أن يصبح تنويع الاقتصاد الاستراتيجية الأساسية لتوفير المزيد من فرص العمل للرعايا الشبان.

٣٤ - ويتفشى الفقر وعدم المساواة أيضا في منطقة اللجنة، ولكن في كثير من الأحيان لا تكشف معظم المؤشرات عن ذلك. وقياس الفقر استنادا إلى عدد الأشخاص الذين يكسبون دولارا واحدا في اليوم أو دولارين غير مجدٍ في معظم بلدان المنطقة ولهذا ينبغي وضع مقاييس بديلة. ووفقا للإحصاءات الوطنية، فإن نسب الفقر في اليمن والسودان عالية وهي في حدود ٥٠ في المائة من السكان. وتعاني الاقتصادات الأخرى الأكثر تنوعا أيضا من معدلات فقر مرتفعة وهي تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من السكان. ووفقا للجنة، فإن مشكلة الفقر كبيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وينبغي معالجتها. وتوحي مؤشرات عدم المساواة، مثل معامل جيني، بأن مستويات التفاوت في الدخل في معظم بلدان اللجنة معتدلة. إلا أن هذه النتائج مثيرة للجدل بسبب طريقة قياسها ولأنها لا تعكس المظاهر الصارخة لتنامي عدم المساواة في العديد من البلدان في المنطقة[٩]. وهناك أيضا تفاوتات إقليمية، ولا سيما على مستوى إمكانية الحصول على الخدمات العامة والكهرباء والمياه في المناطق الريفية والحضرية. وتغذي هذه التفاوتات انعدام المساواة وتزيد من احتمال النزوح من الأرياف إلى المناطق الحضرية ومن تنامي التحدي المتمثل في ظاهرة التفكك الاجتماعي.

٣٥ - ولا تشكل ظواهر البطالة والفقر وعدم المساواة مشاكل ناشئة حديثا ولكنها تفاقمت في السنوات الأخيرة بسبب الضغوط الناجمة عن العولمة والسياسات المحلية الاجتماعية والاقتصادية غير المجدية. وقد نجحت حركة الربيع العربي الاجتماعية والاحتجاجات السياسية في إدراج مثل هذه المشاكل في مقدمة جداول أعمال الحكومات. واستجابة للاحتجاجات، اعتمدت عدة بلدان سياسات لزيادة استحقاقات البطالة والأجور وبدلات السكن ولزيادة فرص العمل في القطاع العام. إلا أن هذه السياسات الاجتماعية المحددة الهدف لا تكفي لمعالجة الأسباب الجذرية للسخط الاجتماعي ويجب توخي سياسات اجتماعية شاملة. وفي هذه المرحلة الانتقالية، لم تحظ التنمية الاجتماعية والاقتصادية بقدر كافٍ من الاهتمام إذ تم التركيز فقط على الإصلاح السياسي. وفي ضوء الدروس المستفادة

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، United Nations Development Programme, "Arab Development Challenges Report 2011: Towards the developmental state in the Arab region" (Cairo, 2012).

من عدة بلدان في المنطقة، وخاصة مصر، يمكن القول إن التركيز المكثّف على الإصلاح السياسي قد أثر سلبا على الخطط الإصلاحية الشاملة. ودون فتح حوار اجتماعي واقتصادي معمّق داخل الهيئات الانتقالية، تحولت المناقشة إلى مجرد منافسة انتخابية تقليدية ونقاش إيديولوجي. بينما تحتاج المنطقة لإرساء حوار اجتماعي لمناقشة نهج إنمائي جديد قائم على الإدماج والمساواة والمشاركة. ويجب الابتعاد عن النمو الاقتصادي الذي لا يؤدي إلى خلق فرص عمل الذي ساد في المنطقة في الماضي عن طريق تشجيع التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية. ويجب تنمية هذا التوجه بالتوازي مع اتباع سياسة اجتماعية متكاملة من أجل وضع سياسات ترتكز إلى رؤية إنمائية طويلة الأجل.

سادسا – خاتمة

٣٦ – تعافى الاقتصاد العالمي ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ٢٠١١ ولكن آفاق سنة ٢٠١٢ قاتمة للغاية وهناك احتمال كبير في أن تحدث انتكاسة، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير على منطقة اللجنة نتيجة لانخفاض الطلب على الصادرات وتدني التحويلات المالية. وإذا أصبحت أسس السوق ضعيفة جدا، قد تنخفض أسعار النفط أيضا إلى أقل من سعر التكافؤ اللازم لتحقيق الاستدامة المالية في البلدان المصدِّرة للنفط. وقد يؤدي ذلك إلى تقليص الهامش المالي لدى البلدان المصدّرة للنفط إضافة إلى الوضع المالي المتأزم أصلا في الاقتصادات الأكثر تنوعا. كما أن الوضع الاجتماعي في المنطقة هش أصلا نتيجة لارتفاع معدلات البطالة. وقد يؤدي حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي إلى تضخيم المشاكل التي تواجه المنطقة وإلى تفاقم الغموض السائد مما يزيد من صعوبة عملية الانتقال السياسي.